

Factors Affect Economic Well-being: Human Developing Index for Selected Arab Countries

Fatma Abdulla¹, Alaaeddin Al-Tarawneh² 

¹ Postgraduate student, Business Economic Department, University of Jordan.

² Associate Professor, Business Economic Department, University of Jordan, [✉ a.altarawneh@ju.edu.jo](mailto:a.altarawneh@ju.edu.jo)

Received: 31/5/2023

Revised: 1/8/2023

Accepted: 5/10/2023

Published: 1/1/2024

Citation: Abdulla, F. ., & Al-Tarawneh, A. . (2024). Factors Affect Economic Well-being: Human Developing Index for Selected Arab Countries. *Jordan Journal of Economic Sciences*, 11(1), 24–34. <https://doi.org/10.35516/jjes.v11i1.1257>

Abstract

Objectives: This study aims to analyze the impact of several factors on economic well-being in numerous Arab countries, using the Human Development Index issued by the UNDP. These countries include Egypt, Algeria, Sudan, Iraq, Morocco, Yemen, Jordan, Tunisia, Mauritania, Djibouti, Comoros, and Lebanon between 2009 and 2019.

Methods: The analysis is based on Panel data using the Feasible Generalized Least Squares regression (FGLS), and several necessary tests are applied to determine the appropriate estimation method.

Results: The study's results show that globalization led to an improvement in welfare levels. Furthermore, the results indicate that the Corruption Index reduces welfare levels. In contrast, foreign direct investments did not show a statistically significant relationship with the Human Development Index during the selected period for the chosen countries. However, the results verify that government expenditures have a positive impact on improving welfare levels in these countries.

Conclusions: The study underscores the importance of combating corruption by avoiding repression and dictatorship and curbing the control of influential entities over power and effective government. In addition, there is a need to strengthen globalization incentives by facilitating international communication processes, easing visa procedures, and encouraging entry and exit from these countries. The study also emphasizes the need for media openness, technology dissemination, and improving trade openness.

Keywords: Economic Well-being, Human Development Index, Arab countries.

العوامل المؤثرة على مؤشرات الرفاهية الاقتصادية: مؤشر التنمية البشرية في دول عربية مختارة

فاطمة عبدالله السلاحي¹، علاء الدين عوض الطراونه²
¹ طالبة دراسات عليا، قسم اقتصاد أعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية.
² أستاذ مشارك، قسم اقتصاد أعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية.

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير عدد من العوامل المتمثلة في العولمة والفساد والاستثمارات الأجنبية المباشرة والإنفاق الحكومي على الرفاهية الاقتصادية في بعض الدول العربية، باستخدام مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، بحيث شملت هذه الدول كلاً من مصر والجزائر والسودان والعراق والمغرب واليمن والأردن وتونس وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر ولبنان، للفترة الزمنية 2009-2019. المنهجية: تم تحليل نموذج الدراسة وفق بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) باستخدام تحليل انحدار المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS). حيث تم إجراء العديد من الاختبارات اللازمة لتحديد طريقة التقدير القياسي المناسبة.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أنّ العولمة أدت إلى تحسين مستويات الرفاهية، كما بينت النتائج أنّ مؤشر الفساد يقلل من مستويات الرفاهية، في حين أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية مع مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة الزمنية المختارة، بينما تؤكد النتائج أنّ الإنفاق الحكومي يؤثر طردياً على تحسين مستويات الرفاهية في هذه الدول.

الخلاصة: أوصت الدراسة بضرورة محاربة الفساد من خلال إبعاد سيطرة أصحاب النفوذ عن السلطة والمراكز الحكومية الفعالة، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز محفزات العولمة من خلال تسهيل عمليات الاتصال والتواصل الدولية الخارجية وتيسير إجراءات التأشيرات والدخول والخروج من الدولة، ودعم الانفتاح التجاري. الكلمات الدالة: الرفاهية الاقتصادية، مؤشر التنمية البشرية، الدول العربية.



© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

1. المقدمة

إنّ للرفاهية الاقتصادية القدرة على إنشاء دائرة حميدة تدور حول الازدهار والاستقرار والرضا والاستدامة الاقتصادية والسياسية بالإضافة الى النواحي الاجتماعية والنفسية، وذلك من خلال إدراك عناصر الرفاهية المادية وغير المادية كالدخل والصحة والتعليم والتوازن بين العمل والحياة والروابط الاجتماعية والظروف المعيشية التي تحدد إمكانيات استهلاك الأفراد وسيطرتهم على الموارد وغيرها. وبلوغاً لأهمية الرفاهية: يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على قياس الرفاهية منذ السبعينيات. علاوة على ذلك، دفع البرنامج الدول للتركيز على نسبة الرفاهية الاقتصادية من خلال إدراج إحصائيات الرفاهية ضمن تقارير المنظمة وتحليلاتها السنوية، وذلك لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبالتالي تسعى الدول إلى تحقيق أقصى مستوى ممكن من الرفاهية لمجتمعاتها من خلال مفهوم التعليم الجيد المستمر، ومحاربة الفقر، ودعم الصحة، والمحافظة على العدالة، وتشجيع الابتكار وغيرها من أهداف التنمية المستدامة (OECD, 2013).

يعتمد قياس الرفاهية الاقتصادية على أبعاد مختلفة تبعا للخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تعزز البيئة المواتية للنمو والتنمية، وغالباً ما يستخدم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي كأكثر المقاييس شيوعاً للمستوى العام للنشاط الاقتصادي وكمؤشر موجه للرفاهية الاقتصادية النسبية للأفراد (Todaro and Smith, 2021). ومن ناحية أخرى؛ قد أحدث مؤشر التنمية البشرية HDI الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثورة في مفهوم مقياس الرفاهية الاقتصادية، حيث يختلف مؤشر التنمية البشرية عن النهج التقليدي في نماذج النمو الاقتصادي في الجمع بين إنتاج وتوزيع السلع وتوسيع واستخدام القدرات البشرية (Basu, 2005). بالإضافة إلى ذلك يوجد هناك عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية قد تؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية بالدول سلباً أو إيجاباً، مثل: الإنفاق الحكومي والاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الخارجية والهجرة وأداء المؤسسات الحكومية والسياسية ونسبة الضرائب وسعر الصرف والفساد والاستهلاك والتضخم وغيرها، وهذه العوامل يختلف تأثيرها على الرفاهية من دولة إلى أخرى.

نظراً لأهمية موضوع الرفاهية لملاء فجوات التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كان لابد من إعطاء أولوية خاصة لدراسة وتحليل أهم المحددات المؤثرة على أداء الرفاهية الاقتصادية، إذ جاءت هذه الورقة لدراسة حالة بعض الدول العربية؛ والإجابة عن سؤال: أين موقع هذه الدول من حيث أدائها في مستويات الرفاهية الاقتصادية؟ وما هي العوامل الاقتصادية التي تؤثر عليها؟ وما هي طبيعة هذا الأثر؟

تشكل عواقب الأداء المتدني للرفاهية الاقتصادية في الدول العربية تذبذباً في فعالية التنمية البشرية وانخفاض الإنتاجية العامة وعدم الرضى النفسي وتهديد السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي وبالتالي تراجعاً في التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث إنّ الاقتصاد في الوطن العربي يعاني من تشوهات اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن أنّ الدول العربية تعتبر من الدول النامية، سواء النفطية وغير النفطية، فقد شهدت معظم بلدان الوطن العربي معدلات بطالة عالية، مثلما أشارت منظمة العمل الدولية في العام 2018 إلى وجود 4 مليون شخص يبحثون عن عمل. في المقابل يظهر مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى تدهور ملموس لدى العديد من الدول العربية، وهذا قد ينعكس سلباً على القدرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المطلوبة وتعزيز رفاهية الأفراد، كما يعتبر سبباً في بقاء هذه الدول داخل حلقة مفرغة غير قادرة على كسرها.

وفي هذه الدراسة سيتم استخدام بيانات بعض الدول التي تمثل كياناً أساسياً من منظومة الدول العربية، بحيث تهدف الدراسة إلى تحليل عدد من العوامل التي قد تؤثر على الرفاهية الاقتصادية من خلال اعتماد مؤشر التنمية البشرية كمحدد للرفاه الاقتصادي. في المقابل تشمل العوامل الاقتصادية هدف الدراسة كلاً من الإنفاق الحكومي الذي يهتم بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية المناسبة لصالح الأفراد وتسهيل احتياجاتهم وجعل حياتهم اليومية أكثر مرونة واتزاناً، بالإضافة إلى عامل الفساد المرتبط بنسب العدالة والقضاء على الدكتاتورية والبيروقراطية وتكافؤ الفرص والقضاء على الفقر، كذلك مؤشر العولمة والانفتاح التجاري من خلال انتشار التكنولوجيا، وزيادة نمو الإنتاج الاقتصادي، وتوفير فرص العمل وبالتالي ارتفاع دخل الفرد، وأخيراً الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعتبر سلاحاً ذا حدين؛ إلا أنّ الأساليب الصحيحة في الاستفادة من إيجابياته التنموية سوف تنشر المعرفة وتزيد فرص العمل وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية وتقضي على الفقر.

2. الإطار النظري والمنهجية المتبعة

1.2 الإطار النظري

كثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية درست موضوع الرفاهية الاقتصادية من خلال وضع نظريات علمية وتطبيقها على الدول النامية والمتقدمة. وأظهرت هذه الدراسات اختلافاً في تأثير العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية على مستوى ونوع الرفاهية. فعلى سبيل المثال ناقش عدد من الدراسات مدى تأثير عدم العدالة على توزيع الدخل والفقر والفساد والمساعدات الخارجية والاستثمارات الخارجية

والانفتاح التجاري والكوارث والتضخم والكساد على عملية الرفاهية الاقتصادية. أيضا هناك دراسات تطرقت لمواضيع البطالة والهجرة والاستهلاك والإنفاق الحكومي ونسبة الضرائب والتعليم والصحة وعلاقتها بالرفاهية الاقتصادية. وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة ومراجعة النظريات الاقتصادية؛ وجدت هذه الدراسة أنّ كلاً من الإنفاق الحكومي والفساد والعمالة والاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن أهم العوامل المحددة لمستويات الرفاهية الاقتصادية، وفيما يلي استعراض لدور هذه العوامل:

1.1.2 دور الإنفاق الحكومي على مستوى الرفاهية الاقتصادية.

مع ظهور مفهوم اقتصاديات الرفاهية؛ توسع دور الدولة، خاصة في مجال توفير البنية التحتية ونظرية الإنفاق العام. فقد تعزز الاهتمام من قبل العديد من الاقتصاديين بمشاكل النمو الاقتصادي والتخطيط والتفاوت الإقليمي وعدالة التوزيع وما شابه ذلك. كما جلبت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة الانتباه مجدداً إلى مسألة فائدة الإنفاق الحكومي كوسيلة لتحفيز النشاط الاقتصادي الكلي أثناء الركود، Shelton (2007). حيث تنفق الحكومات الأموال على إنتاج وشراء السلع والخدمات مثل الدفاع والتعليم والرعاية الصحية وعلى برامج إعادة التوزيع مثل المعاشات التقاعدية والتأمين ضد البطالة. مع الإشارة إلى أنّ النفقات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي دلالة على حجم الحكومة، كما أنها تعكس القرارات السياسية التاريخية والحالية حول دورها في تقديم الخدمات وإعادة توزيع الدخل. ومع ذلك فإنّ جزءاً كبيراً من التباين في هذه النسب عبر البلدان يُظهر الأساليب المختلفة التي تستخدمها الحكومات في تقديم السلع والخدمات الحكومية وتقديم الدعم الاجتماعي (OECD, 2009).

على الرغم من وجود دراسات عديدة حاولت تحليل أثر الأنواع المختلفة من الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أنّ هذا الأثر غير حاسم لبعض هذه الدراسات، إلا أنّ النظرية الكينزية تشير إلى أنّ الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي (Barro and Sala-Martin, 1992). ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً في نظرية النمو الداخلي والتي تسلط الضوء على أنه في حالة زيادة الإنتاجية فإنه يجب تزويد القوى العاملة باستمرار بمزيد من الموارد مثل رأس المال المادي، ورأس المال البشري، ورأس المال المعرفي (التكنولوجي). فحتى تستطيع الحكومة زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، يجب أن تزيد الإنفاق على الاستثمار في رأس المال والتعليم والبحث والتطوير (Maingi, 2010). فضلاً عن أنّ الإنفاق الحكومي يمثل جزءاً أساسياً من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، بحيث إنّ نمو الإنفاق الحكومي سيؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أنّ النمو الاقتصادي يعتبر أحد المؤشرات المستخدمة في قياس الرفاهية الاقتصادية، حيث وضع (Stevenson and Wolfers, 2008) وجود علاقة ثابتة بين الناتج المحلي الإجمالي والرفاه الاقتصادي، فإنّ زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة في مستوى الرفاهية الاقتصادية لديه، وبالتالي يمكن للناتج المحلي الإجمالي أن يكون أحد محددات الرفاه الاقتصادي للأفراد. نستنتج من ذلك، أنّ العلاقة المتوقعة بين الإنفاق الحكومي والرفاهية هي علاقة موجبة، حيث كلما زادت نسبة الإنفاق الحكومي يزداد النمو الاقتصادي؛ وسوف تزيد معها نسبة الرفاه الاقتصادي.

2.1.2 دور العمالة على مستوى الرفاهية الاقتصادية

العمالة هي الكلمة المستخدمة لوصف الترابط المتزايد لاقتصاديات العالم والثقافات والسكان الناتج عن التجارة عبر الحدود في السلع والخدمات والتكنولوجيا وتدفقات الاستثمار والأشخاص والمعلومات. حيث أقامت البلدان شركات اقتصادية لتسهيل هذه التحركات على مدى قرون عديدة، فقد اكتسب المصطلح شعبية بعد الحرب الباردة في أوائل التسعينيات. وتعمل العمالة على تشجيع كل دولة على التخصص فيما تنتجه بشكل أفضل باستخدام أقل قدر من الموارد والمعروف باسم الميزة النسبية، هذا المفهوم يجعل الإنتاج أكثر كفاءة، ويعزز النمو الاقتصادي، ويخفض أسعار السلع والخدمات مما يجعلها في متناول الجميع خاصة للأسر ذات الدخل المنخفض. أيضاً من خلال عملية العمالة تمكنت الشركات في الأسواق الأكبر حجماً من الوصول إلى المزيد من العملاء والحصول على عائد أعلى على التكاليف الثابتة لممارسة الأعمال التجارية مثل بناء المصانع أو إجراء البحوث، حيث استفادت شركات التكنولوجيا بشكل خاص من ابتكاراتها بهذه الطريقة. وقد حفز هذا الانفتاح المنافسة بين الشركات المحلية والأجنبية، حيث تقاوم الشركات المحلية المنافسة من خلال تحسين منتجاتها، وبالتالي أصبح لدى المستهلكين منتجات أفضل والمزيد من الخيارات، ومع أنّ العمالة تدعم فرص العمل الجديدة؛ إلا أنها تُسهم أيضاً في إزاحة الوظائف (Kolb, 2018).

نوقش تأثير العمالة على الرفاهية بشدة من قبل العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة. ووفقاً لكل من نظرية Heckscher-Ohlin ونظرية Stolper-Samuelson في التجارة الدولية، فإنّ العمالة تلعب دوراً هاماً في الحد من عدم المساواة في البلدان النامية (Le Goff and Singh, 2014)، كما تؤدي إلى تحسين الإنتاجية والاستثمارات من خلال الابتكارات والتخصص والكفاءة العالية (Perkins and Neumayer, 2005). بالإضافة إلى ذلك تتوقع نظريات التجارة هذه أنّ العمالة لها دور في تجاوز فجوة شدة الفقر في البلدان النامية (Dollar and Kraay, 2004)؛ لأنه عندما تصبح البلدان النامية أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي فإنها ستميل إلى تعزيز التخصص والمنافسة والحوافز من أجل الاستقرار في سياسات الاقتصاد الكلي، ومن ثم تسريع النمو الاقتصادي والحد من الفقر (Agénor, 2002). ولأنّ حجم التجارة يرتبط ارتباطاً

إيجابياً بمعدل النمو وارتفاع الدخل للفقراء، وأنّ المكاسب من التكامل والانفتاح تؤدي إلى تحسين نوعية حياة الفقراء في البلدان النامية وزيادة عوائد التعليم العالي في البلدان الفقيرة (Stark, 2004). بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الصحية التي سترتبط في تحسين مستويات الصحة للفقراء كذلك (Deaton, 2004).

على الرغم من أنّ الآثار الإيجابية للعولمة راسخة في الأدبيات، إلا أنّ هناك أيضاً أفكاراً تشير إلى تأثيرات سلبية نتيجة الانفتاح والتكامل، وخاصة على الفقراء. فالعديد من الفرضيات تدعم الآثار السلبية من خلال زيادة عدم الاستقرار المجتمعي وانخفاض دور الدولة (Tsai, 2007). نستنتج من هذه النظريات أنّ العولمة قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على الرفاهية الاقتصادية، وقد تكون طبيعة التأثير مرتبطة بطبيعة الدولة. وبشكل أكثر تحديداً؛ ترى الدراسة أنّ العولمة سوف تزيد نسبة الرفاهية الاقتصادية، مع وجود بعض الاستثناءات التي قد ترتبط مع الدول الفقيرة والأقل نمواً، بحيث تكون العلاقة المتوقعة عكسية بين العولمة والرفاهية الاقتصادية.

3.1.2 دور الفساد على مستوى الرفاهية الاقتصادية

إنّ فقدان المعايير الأخلاقية والافتقار إلى القيادة الصادقة والمتمسكة، ووجود الفجوات والضعف التنظيمي والجشع الفردي أو الجماعي إلى جانب الفرص السياسية أو التنظيمية وحصانة الجناة هي بعض الجذور الأساسية المؤدية إلى عملية الفساد (Mantzaris and Pillay, 2019). فيعتبر الفساد قضية عالمية منتشرة في الحكومات في جميع أنحاء العالم. حيث يشير البنك الدولي إلى الفساد باعتباره العقبة الوحيدة الأكثر أهمية أمام عملية التنمية، وأنه بمثابة قوة تخريرية قادرة على الإطاحة بأكثر الأنظمة رسوخاً، فضلاً عن أنّه يعتبر تحدياً كبيراً في القدرة على القضاء على الفقر أو حتى تعزيز الرخاء (World Bank, Oct 19, 2021).

وليس للفساد تعريف موحد، وذلك لأنّ ما يعتبر فساداً يعتمد على الفاعلين والمستفيدين والمبادرين وكيف وأين يحدث، كما أنه يعتمد على القوانين واللوائح القائمة التي توجه إجراءات معينة. وتتجه بعض الدول إلى تعريف الفساد بأوسع أشكاله بينما شرع البعض الآخر في التعريف الضيق للمصطلح. وبغض النظر عن كيفية إدراك هذه الدول لتعريف الفساد في اقتصادها، فإنّ الفساد يعد رادعاً للنمو الاقتصادي وحجر عثرة أمام تقدمها (Egunjobi, 2013).

وعلى الرغم من أنه قد لا يكون من السهل تعريف الفساد إلا أنه ليس من الصعب بشكل عام التعرف عليه عند ملاحظته لأنّ أعمال الفساد لا تحدث عادة في وضوح النهار، وبالتالي فالمستويات العالية من الفساد لها تداعيات سلبية خطيرة على حاضر ومستقبل أي دولة، فيستغل الفاسدون في جميع قطاعات المجتمع الفرص المتاحة وانعدام الإرادة السياسية من جانب مؤسسات الدولة بما في ذلك عدم وجود رادع وعقاب كافيين وغياب المساءلة والشفافية وكذلك الافتقار إلى القيادة الأخلاقية لتحقيق أعمالهم الشخصية (Kapur and Milan 2014).

لقد تم تطوير نماذج النمو الذاتية كاستجابة لانتقادات نموذج النمو الكلاسيكي الجديد ولتقديم تفسير أفضل لعملية النمو الاقتصادي على المدى الطويل، والأهم من ذلك نماذج النمو الذاتية، والتي أظهرت أن متغيرات السياسة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل (Egunjobi, 2013).

لقد أجريت دراسات ونظريات مختلفة حول الفساد والاقتصاد، ومن ضمنها مدرستان متميزتان، المدرسة الفكرية الأولى تنص على أنّ للفساد أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، حيث إنّ دفع الرشوة يعمل على تسهيل وتسريع الإجراءات الاستثمارية من خلال تجاوز اللوائح والنظم غير الفعالة التي تعيق عمليات الاستثمار، بالإضافة إلى أنها تزيل الجمود الذي تفرضه الحكومة مما يؤدي إلى التقليل من بعض الآثار السلبية للروتين، وبالتالي فإنّ الفساد يعزز الكفاءة في الاقتصاد ويؤثر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي (Acemoglu and Verdier, 1998). أما المدرسة الفكرية الثانية فهي تتجه بالاتجاه المعاكس، حيث ترى أنّ الفساد يعيق النمو الاقتصادي ويشوه الأسواق ويسبب تخصيص الموارد، وبالتالي وجود الفساد يؤدي إلى إهمال التعليم والصحة ويقلل من إنتاجية الاستثمار العام، ويزعزع البنية التحتية للدولة (Egunjobi, 2013).

وكما ذكر سابقاً فإنّ النمو يعتبر مؤشراً للرفاه الاقتصادي، فبالأخذ بتوجه المدرسة الأولى، تكون العلاقة بين الفساد والرفاهية الاقتصادية موجبة، حيث كلما زاد معدل الفساد، سيزيد الرفاه الاقتصادي، أما من وجهة نظر المدرسة الثانية فإنّ العلاقة المتوقعة بين الفساد والرفاهية الاقتصادية علاقة عكسية، حيث كلما زاد معدل الفساد، سيقبل معه النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض مستويات الرفاه الاقتصادي، وهذا ما تتفق معه الدراسة بحيث إنّ الفساد لا يعتبر أداة سليمة وإن كان لها آثار جيدة، فضلاً عن أنّ المؤكد بهذه الآثار الجيدة ستكون موجبة للفئة الفاسدة فقط التي استطاعت إدارة أمورهم بطرق غير قانونية أو بأساليب لا تتبع السياسات واللوائح العامة، وبالتالي فإنّ الفساد سيؤثر على إلحاق الضرر بالآخرين الملتزمين بالإجراءات الصحيحة والتعليمات المفروضة من قبل الدولة على الجميع.

4.1.2 دور الاستثمارات الأجنبية على مستوى الرفاهية الاقتصادية

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أمراً بالغ الأهمية للعديد من البلدان النامية في ضوء الحاجة المتزايدة لرأس مال أجنبي إضافي لتحقيق الأهداف الإنمائية (Asiedu, 2003). مع الإشارة إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بشكل دقيق مع تدفق رأس المال من دولة إلى أخرى وفي

وجود الملكية الأجنبية في تلك الدولة الأم (البلد المحلي)، وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على أنه فئة من الاستثمار عبر الحدود حيث يبني المستثمر المقيم في اقتصاد ما مصلحة دائمة ودرجة كبيرة من التأثير على مؤسسة مقيمة في اقتصاد الدولة الأم، المصلحة الدائمة تشير إلى وجود علاقة طويلة الأمد، في حين أنّ الملكية المباشرة أو غير المباشرة لـ 10% أو أكثر من قوة التصويت لمؤسسة مقيمة في اقتصاد الدولة الأم من قبل المستثمر الأجنبي هي دليل على هذه العلاقة. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً أساسياً في التكامل الاقتصادي الدولي لأنه ينشئ روابط مستقرة وطويلة الأمد بين الاقتصادات، ويعزز التجارة الدولية من خلال الوصول إلى الأسواق الخارجية، ويمكن أن يكون وسيلة مهمة للتنمية الاقتصادية (OECD, 2013).

ويصنف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر مهم لرأس المال، حيث إنه مكمل للاستثمار الخاص المحلي، وعادة ما يرتبط بفرص عمل جديدة، وفي معظم الحالات يقوم بتعزيز نقل التكنولوجيا، وبشكل عام يدعم النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على جودة النمو مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على الحد من الفقر، وقد يقلل من الصدمات المعاكسة للفقراء والناجمة عن عدم الاستقرار المالي ويساعد على تحسين حوكمة الشركات (Chowdhury and Mavrotas, 2006)، فيولد الاستثمار الأجنبي المباشر عائدات قد تدعم تطوير شبكة أمان للفقراء، أيضاً فإن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك التكنولوجيا التي يمكن نقلها إلى الشركات المحلية وبالتالي رفع مستوى إنتاجيتها (Crespo and Fontoura, 2007).

في أوائل القرن التاسع عشر، ركزت العديد من الدراسات المتعلقة بالتجارية الدولية على موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)؛ وبشكل أساسي على المحددات والعوامل المؤثرة على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، وتماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية، اتسمت بداية القرن الحادي والعشرين بالحاجة إلى نقلة نوعية لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية للعالم بشكل أكثر ملائمة، فتجلى ذلك من خلال الأدبيات المتعلقة بالإنتاجية التكنولوجية والمؤسسات والمسؤولية الاجتماعية للشركات. كما برز في أوائل القرن الحادي والعشرين القضايا المتعلقة في نوعية الحياة، والتي تشمل مستوى المعيشة والتعليم والصحة، فضلاً عن مؤشرات الرفاهية الاجتماعية الأخرى ذات الصلة. في المقابل يعتقد نموذج الرأس المال المعرفي الذي يهتم بالرأس المال البشري بصفته الثروة الأهم في أي بلد بأنّ الشركات متعددة الجنسيات تقوم بنقل التكنولوجيا من البلد الأم إلى البلد المضيف والتي ستعزز الرأس المال البشري من خلال انتشار المعرفة (Carr et al., 2001).

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي في رفاهية البلد المضيف عبر ثلاث قنوات. القناة الأولى تمثلت في سوق العمل، أما القناة الثانية فقد تمثلت في الأفراد والأسر، والقناة الأخيرة تمثلت في الحكومة. حيث وضح بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الرفاهية من خلال زيادة الإيرادات الحكومية، وذلك من خلال زيادة الإيرادات الضريبية التي يمكن من خلالها زيادة تطوير الرفاهية الاجتماعية والحفاظ عليها، بحيث يزيد اهتمام الحكومة في الإنفاق على تنمية كل من القطاع التعليمي والرعاية الصحية ومجمل الخدمات التي ستحقق مزيداً من الرخاء والرفاهية لدى الأفراد والأسر، بالإضافة إلى أنّ زيادة الاستثمار الأجنبي من شأنه تحقيق العديد من المزايا المتعلقة في سوق عمل؛ من خلال خلق المزيد من فرص العمل وزيادة الحاجة إلى القوى العاملة الماهرة، فضلاً عن زيادة الأجور والرواتب والمزايا الوظيفية الأخرى، وهذا سيؤثر بالتالي على زيادة القوة الشرائية التي تمكن الأفراد من تأمين احتياجاتهم ورغباتهم المختلفة وبالتالي مستويات أعلى من الرفاهية (Hossain et al., 2019).

كما يؤكد العديد من الباحثين وأنصار الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر لديه القدرة على التخفيف من حدة الفقر؛ من خلال خلق فرص العمل وتنمية رأس المال البشري وزيادة الدخل وتقليل عدم المساواة، فضلاً عن أنهم يشيرون إلى أنّ علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع الرفاهية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة؛ بحيث يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاهية بشكل مباشر من خلال أسواق العمل، ويمكن أن ينتج الارتباط غير المباشر بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الرفاهية من خلال زيادة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية. وعلى غرار ذلك، فإنّ النموذج الانتقائي للاستثمار الأجنبي المباشر يفترض أنّ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاهية يرتبط بشكل أساسي بالسمات المتأصلة في استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات؛ والمتمثلة في السوق والكفاءة والبحث عن الموارد، حيث من المرجح أن يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من العمالة ويحفز إنتاجية العمل من خلال نشر التكنولوجيا، فضلاً عن أنه سيخلق تداعيات وروابط خلفية وأمامية مع الاقتصاد المحلي، وهذا يمكن أن يساعد البلدان على معالجة أجيالها الإنمائية وتحقيق تعزيز الرفاهية (Kaulihowa, 2017).

وعلى العكس من هذه النظرة الإيجابية، يوجد هناك رأي مغاير لعدد من الباحثين بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر عرضة لعيوب السوق وقوة التفاوض غير المتكافئة التي قد ترفع من عدم المساواة وتعيق تعزيز الرفاهية ومكاسها، وذلك من خلال مزاحمة الشركات المحلية أو حتى مزاحمة العمالة المحلية في بعض الأحيان، بحيث إنّ التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما تكون معقدة جداً؛ ما قد يتطلب انتقال عمالة أجنبية إلى البلد المضيف تبعاً للقوة التفاوضية التي تمتلكها هذه الاستثمارات، مما يعني أنّ الدول المتلقية لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد لا تحقق المكاسب المتوقعة في الرأس المال البشري، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في أنشطة الشركات متعددة الجنسيات من المرجح أن يكون له انعكاسات تنافسية؛ بحيث إنّ هذا التأثير التنافسي يحدث من خلال مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للصناعات المحلية (Kaulihowa, 2017).

نستنتج من ذلك، أنّ العلاقة المتوقعة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرفاهية الاقتصادية غير واضحة، ويمكن التحقق من طبيعة العلاقة بشكل واقعي من خلال المزيد من التجارب والدراسات التحليلية لمختلف الدول سواء الغنية أو الفقيرة؛ بهدف الحصول على أدلة تفسيرية لطبيعة هذا التأثير والذي يمكن أن يختلف فعلا تبعا لطبيعة كل دولة.

2.2 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في إبراز وتفسير العلاقات المرتبطة وفي تقدير نموذج الدراسة المتمثلة في نموذج انحدار متعدد، بحيث تمت دراسة النموذج على بعض الدول العربية؛ والمتمثلة في مصر والجزائر والسودان والعراق والمغرب واليمن والأردن وتونس وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر ولبنان، حيث تم استبعاد دول الخليج وذلك لطبيعتها النفطية المختلفة عن باقي الدول العربية، كما تم استبعاد كل من الصومال وليبيا وسوريا وفلسطين لعدم توفر البيانات المناسبة. وقد تم إجراء الدراسة خلال الفترة المقترحة من العام 2009 ولغاية العام 2019؛ مع العلم أنه تم تحديد بداية فترة الدراسة من العام 2009 لتتجاوز العام 2008 الذي قد يحتوي على بعض القيم الشاذة، لتفادي تبعات الأزمة المالية في ذلك العام، في حين عمدت الدراسة إلى إدراج أحدث البيانات الممكنة والمتوفرة؛ لتستقر نهاية فترة الدراسة في العام 2019. وبالتالي فإنّ المنهجية ستتبع نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data)، بحيث تم إجراء كافة الاختبارات القياسية اللازمة مثل اختبارات جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك، بالإضافة إلى الاختبارات التشخيصية اللازمة لتحديد طريقة التقدير المناسبة لنموذج الدراسة تبعا للمنهجية القياسية. فيما يخص المنهجية التي تم اعتمادها في تقدير نموذج الدراسة، فقد تم اختبار إمكانية استخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير، بالإضافة إلى كل من نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة، إلا أنّ هذه الأساليب لم ينتج عنها تقديرات منسجمة وذلك لاستمرار وجود كل من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين. وللوصول إلى تقديرات منسجمة؛ قامت الدراسة بتقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)، التي أنتجت تقديرات منسجمة خالية من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين. وحيث إنّ الدراسة تقوم على دراسة تأثير كل من الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي والعملة على الرفاهية الاقتصادية من خلال مؤشر التنمية البشرية ضمن العينة والفترة المقترحة، فقد تم بناء النموذج القياسي تبعا للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، لتمثل العلاقات المطلوبة:

$$HDI_{it} = \beta_{i0} + \beta_{i1} CI_{it} + \beta_{i2} GEXP_{it} + \beta_{i3} FDI_{it} + \beta_{i4} GI_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

وتاليا بيان للتعريفات الإجرائية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة:

HDI_{it} : مؤشر التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للدولة i في الزمن t . ويعرف تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المؤشر على أنه مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية المتمثلة في الحياة الطويلة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق، بحيث يتم حساب هذا المؤشر من خلال المتوسط الهندسي للمؤشرات المقاسة لكل من هذه الأبعاد الثلاثة.

CI_{it} : مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية (Transparency International) للدولة i في الزمن t . ويُقيّم هذا المؤشر تبعا لتقرير مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية مدى مساءلة المسؤولين التنفيذيين أمام ناخبهم وأمام السلطين التشريعية والقضائية، إزاء استخدام الأموال وتبعات أفعالهم ومدى مساءلة الموظفين العموميين حول استخدام الموارد والقرارات الإدارية والنتائج التي تحققت، بحيث يشمل المؤشر ثلاثة أبعاد رئيسة تتمثل في كل من مساءلة السلطة التنفيذية، وقدرة المجتمع المدني في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة، وكذلك الاستحواذ على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.

$GEXP_{it}$: الإنفاق الحكومي للدولة i في الزمن t ، من قاعدة بيانات الإحصاءات الاقتصادية التابع لشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (UNSD). ويمثل جميع النفقات الحكومية الحالية لشراء السلع والخدمات بما في ذلك الإنفاق على التعليم والصحة وتعيينات الموظفين، ويشمل أيضًا معظم النفقات على الدفاع والأمن الوطنيين، مع الإشارة إلى أنّ الدراسة استخدمت اللوغاريتم الطبيعي في هذا المتغير بهدف التخفيف من حدة التذبذب مع باقي متغيرات النموذج، بحيث إنّ المتغيرات الأخرى ذات قيم منخفضة في حين أنّ الإنفاق الحكومي يتعامل مع قيم كبيرة.

FDI_{it} : صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة i في الزمن t ، من قاعدة بيانات البنك الدولي. ويُعرفها البنك الدولي على أنها صافي تدفقات الاستثمار للحصول على مصلحة إدارية دائمة (10 في المئة أو أكثر من الأسهم التي لها حق التصويت في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وتمثل مجموع رأس المال السهمي، وإعادة استثمار الأرباح، ورأس المال طويل الأجل، ورأس المال قصير الأجل كما هو موضح في ميزان المدفوعات. وتظهر بيانات هذا المتغير صافي التدفقات الداخلة في اقتصاد كل دولة من المستثمرين الأجانب فيها مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي.

GI_{it}: مؤشر العولمة KOF الذي يقيس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة، والصادر عن المعهد الاقتصادي السويسري للدولة i في الزمن t. ويتفرع من هذه الأبعاد متغيرات فرعية أخرى يتم تجميعها على شكل أوزان تختلف من حيث الحجم، ويتم حساب مؤشر العولمة تبعاً لهذه الأبعاد والمتغيرات من خلال منهجيتين مختلفتين يتمثلان في مؤشر العولمة بحكم الواقع ومؤشر العولمة تبعاً لحكم القانون، ومن خلال هذين المؤشرين يتم حساب الرقم النهائي لكل بُعد من هذه الأبعاد تبعاً لمنهجية إحصائية تستخدم أوزاناً متساوية.

3. التحليل القياسي

تعتبر طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المجمعّة (Pooled OLS) من الطرق القياسية البسيطة التي يمكن استخدامها في حالة البيانات الطويلة المجمعّة (Panel data). إلا أنّ هذه الطريقة قد توصلنا إلى نتائج مشكوك فيها في أغلب الأحيان؛ وعادة لا يمكن الاعتماد على نتائجها (Tsonas, 2019)، حيث يؤكد (Gil-Garcia and Puron-Cid, 2014) إلى أنّ طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المجمعّة تقوم فقط على تكديس المشاهدات لكل وحدة (أو دولة على سبيل المثال) عبر الوقت. كما ويتجاهل هذا التقدير التأثيرات على الأفراد والوقت، وفي النهاية يشوه الصورة الحقيقية لعلاقات المتغيرات التي تتم دراستها عبر الوحدات المختلفة وعلى مر الزمن.

ويوضح (Gujarati, 2004) إمكانية استخدام نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية في تقدير النموذج القياسي في حالة البيانات الطويلة المجمعّة، ويتم استخدام اختبار (Hausman test) من أجل تحديد أيهما أكثر ملاءمة في تقدير نموذج الدراسة، في حين يبين (Greene, 2011) أنّ استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) ستعمل على التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين في سلسلة البواقي.

تم فحص جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة باستخدام اختبار (Levin, Lin and Chu, 2002)، وهو أحد الاختبارات التي تُعنى بالتأكد من استقرار البيانات الطويلة المجمعّة (Panel Data)، بحيث تشير الفرضية الصفرية إلى وجود جذر الوحدة، في حين أنّ الفرضية البديلة تشير إلى استقرار هذه البيانات، وفيما يلي استعراض لنتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج:

جدول (1): اختبار جذر الوحدة لنموذج الدراسة

Levin-Lin-Chu unit-root test		
المتغيرات	P-value	درجة التكامل
HDI	0000.0	I(0)
GI	00.000	I(0)
FDI	00000.	I(0)
CI	000.00	I(0)
Ln(GEXP)	20.000	I(0)

يوضح الجدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة الذي تم تطبيقه على كافة السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج على الدول العربية، حيث تشير نتائج الاختبار إلى أنّ جميع السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة عند المستوى بدرجة تكامل I(0) عند مستوى معنوية 5%. حيث إنّ p-value وجدت في اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات أقل من 5%. بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤكد أنّ جميع هذه السلاسل الزمنية للبيانات الطويلة المجمعّة في هذه الحالة مستقرة عند المستوى. وهذا يشير إلى إمكانية استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير نموذج الدراسة، وللتأكد من مدى ملاءمة هذه الطريقة تم فحص كل من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد ومشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين في سلسلة البواقي.

تأتي هذه الخطوة للتأكد من مدى ملاءمة طريقة المربعات الصغرى في تقدير نموذج الدراسة، بحيث تم استخدام اختبار عامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) في فحص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، ويوضح الجدول (2) نتائج هذا الاختبار:

جدول (2): اختبار الارتباط الخطي المتعدد لنموذج الدراسة

Variance Inflation Factor test		
1/VIF	VIF	المتغيرات المستقلة
0.267693	4.37	GI
0.456113	2.19	Ln(GEXP)
0.461342	2.17	CI
0.818122	1.22	FDI
2.33		Mean VIF

تشير نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد إلى أنّ كافة المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة لم تعانٍ من وجود علاقة خطية ما بين هذه المتغيرات، حيث إنّ قيمة معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة منخفضة وأقل من القيمة 10. وتم استخدام اختبار وولدرج (Wooldridge test) لفحص الارتباط الذاتي في نموذج الدراسة للتأكد من عدم وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية والتي قد ينتج عنها تقديرات مضللة، علماً أنّ الفرضية الصفرية تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، في حين أنّ الفرضية البديلة تشير إلى وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية، ويظهر الجدول (3) نتائج هذا الاختبار:

جدول (3): اختبار الارتباط الذاتي للنموذج الدراسة

Wooldridge test for autocorrelation in panel data	
F-test	142.562
Prob	0.0000

تظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي أنّ النموذج يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث إنّ قيم Prob أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود هذه المشكلة. كما تم استخدام اختبار Cameron and Trivedi بالنسبة للبيانات الطويلة المجمعة (Panel data) للتأكد من خلوّ نموذج الدراسة من مشكلة عدم تجانس التباين لسلسلة البواقي، حيث تشير الفرضية الصفرية إلى تجانس التباين لسلسلة البواقي، في حين أنّ الفرضية البديلة تشير إلى عدم تجانس التباين في سلسلة البواقي، ويظهر الجدول (4) نتائج هذا الاختبار.

جدول (4): اختبار عدم تجانس التباين لسلسلة البواقي لنموذج الدراسة

Cameron and Trivedi's decomposition of IM-test	
chi2	97.30
D.F	14
p-value	0.0000

يتبين من نتائج اختبار عدم تجانس التباين لسلسلة البواقي أنّ هذا النموذج يعاني من وجود هذه المشكلة، حيث إنّ قيم p-value أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد عدم خلوّ هذا النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لسلسلة البواقي. نتيجة لما تم التوصل إليه من نتائج الاختبارات السابقة، فإنّ نموذج الدراسة ما زال يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) ومشكلة عدم تجانس التباين لسلسلة البواقي (Heteroscedasticity)، وبالتالي تقدير نماذج الدراسة من خلال نماذج التأثيرات العشوائية لن ينتج عنه مقدرات منسجمة، وللتخلص من هاتين المشكلتين ولتقدير النماذج بالطريقة الملائمة فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) التي توصلنا إلى تقديرات خالية من هذه المشاكل، وعليه فقد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وكما هو موضح في الجدول (5):

جدول (5): تقدير نموذج الدراسة باستخدام المربعات الصغرى المعممة الممكنة

Feasible Generalized Least squares (FGLS)					
0.0000	Prob	132	عدد المشاهدات	HDI _{it}	المتغير التابع
	Prob		المعاملات		المتغيرات المستقلة
0.011			0.233		GI _{it}
0.562			-0.001		FDI _{it}
0.000			0.506		CI _{it}
0.000			0.023		Ln(GEXP _{it})
0.029			-0.172		Constant

يوضح الجدول (5) نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)، حيث تظهر النتائج أنّ مؤشر العولمة (GI) يؤثر طردياً على مؤشر التنمية البشرية وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. حيث إنّ ارتفاع مؤشر العولمة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر التنمية البشرية بمقدار 0.23. وهذا يدل على أنّ العولمة تؤثر إيجابياً في رفاهية الدول العربية. كما تُبين النتائج أنّ مؤشر مدركات الفساد (CI) يؤثر طردياً على مؤشر التنمية البشرية وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. حيث إنّ ارتفاع مؤشر مدركات الفساد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر التنمية البشرية بمقدار 0.51، وبما أنّ منهجية مؤشر مدركات الفساد تدل على أنّ الارتفاع في المؤشر يشير إلى انخفاض في معدلات الفساد؛ فإنّ هذا يدل على أنّ الفساد يؤثر سلبياً في رفاهية هذه الدول. كما ويتضح أيضاً أنّ الإنفاق الحكومي يؤثر طردياً على مؤشر التنمية البشرية عند مستوى معنوية إحصائية 5%. حيث إنّ ارتفاع الإنفاق الحكومي بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع في مؤشر التنمية البشرية بمقدار 0.02، وبالتالي فإنّ الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابياً على رفاهية الدول العربية. في حين أنّ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رفاهية الدول العربية لم يكن ذا دلالة إحصائية معنوية.

4. النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير عدد من العوامل الاقتصادية المتمثلة في العولمة والفساد والاستثمارات الأجنبية المباشرة والإنفاق الحكومي على الرفاهية الاقتصادية، ممثلة بمؤشر التنمية البشرية الصادر عن UNDP، في بعض الدول العربية المختارة (مصر والجزائر والسودان والعراق والمغرب واليمن والأردن وتونس وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر ولبنان) للفترة الزمنية 2009-2019. وقد تم تحليل نموذج الدراسة وفق بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) باستخدام تحليل انحدار المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS). حيث تم إجراء العديد من الاختبارات اللازمة لتحديد طريقة التقدير القياسي المناسبة. في ضوء نتائج التحليل لنموذج الدراسة والتي تدعمها النظرية الاقتصادية المتمثلة في علاقة الإنفاق الحكومي والفساد والاستثمارات الأجنبية المباشرة والعولمة مع مؤشر الرفاهية الاقتصادية؛ فإنّ نتائج الدراسة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أشارت النتائج إلى أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الإنفاق الحكومي وبين مؤشر التنمية البشرية للدول العربية المختارة. بحيث إنّ زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية 0.02، ويلاحظ من خلال النتائج أنّ الإنفاق الحكومي هو الأقل تأثيراً على مستويات الرفاهية مقارنة بالمتغيرات الأخرى. وقد يعود ذلك إلى انخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الجاري، حيث تذهب النسبة الكبرى من الإنفاق الحكومي على رواتب العاملين في القطاع العام، بالإضافة إلى ديناميكية الإنفاق الحكومي في الدول العربية والتي يسود فيها الطابع الروتيني والرتيب في ما تنفقه الدولة على البنية التحتية والمرافق التعليمية والصحية وغيرها. كما بينت النتائج أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر مدركات الفساد وبين مؤشر التنمية البشرية، بحيث كلما ارتفع مؤشر مدركات الفساد بمقدار واحد؛ فإنّ مؤشر التنمية البشرية سيقبل بمقدار 0.51. والتفسير المنطقي لهذه العلاقة هو الارتفاع الكبير جداً لمعدلات الفساد في هذه الدول كما في السودان واليمن والعراق، تلميم جزر القمر وموريتانيا وجيبوتي بمعدلات عالية، تلميم لبنان ومصر والجزائر ثم المغرب وتونس بمعدلات أقل من المتوسطة، أخيراً الأردن بمعدل فساد متوسط. ووفقاً لما أثبتته العديد من الدراسات فإنّ الفساد يعيق النمو الاقتصادي ويشوه الأسواق ويسبب من تخصيص الموارد بالتالي فإنّ هذه الدول تحتل مراتب منخفضة في تصنيف مؤشر التنمية البشرية. فضلاً عن أنّ النتائج تظهر عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبين مؤشر التنمية البشرية في هذه الدول، إذ يلاحظ في هذه الفترة الزمنية وجود تفاوت في متوسط مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. فعلى الرغم من تصدر جيبوتي ولبنان هذه القائمة بمعدلات إستثمارات اجنبية مرتفعة جداً، إلا أنّ نتائج التحليل القياسي لم تثبت وجود أي

علاقة بين هذه النسب وبين مؤشر الرفاهية الاقتصادية. وأخيراً تبين نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العولمة وبين مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية المختارة، حيث كلما زادت العولمة بمقدار واحد فإن الرفاهية الاقتصادية تزيد بمقدار 0.23. وتعتبر هذه النسبة مؤثرة نوعاً ما على مستوى رفاهية الدول العربية، حيث أثبتت العديد من الدراسات أنّ البلدان النامية إذا أصبحت أكثر اندماجاً في سياسات العولمة فإنها ستميل إلى تعزيز التخصص والمنافسة والحوافز من أجل الاستقرار في سياسات الاقتصاد الكلي، ومن ثم تسريع النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الدراسة بأهمية محاربة الفساد وزيادة معدلات مدركات الفساد من خلال الابتعاد عن القمع والدكتاتورية وسيطرة أصحاب النفوذ على السلطة والمراكز الحكومية الفعالة، والتركيز على بناء نظام مؤسسي شامل يدعم عملية التنمية، خارج نطاق الحلقات المفرغة غير المستمرة من حيث المتابعة والتدقيق. بالإضافة إلى إدراج وسنّ قوانين ولوائح تسهل عمليات الاستثمار والتنمية، وإلغاء المتطلبات الروتينية غير العملية وغير الفعالة والتي تؤثر سلباً على مرونة تخليص المعاملات. كما توصي الدراسة بضرورة تعزيز ودعم حريات التعبير عن الرأي، وتسهيل عمليات الاتصال والتواصل الدولية الخارجية، وتسهيل إجراءات الدخول والخروج من الدولة، والحرص على الانفتاح الإعلامي مع وجود الضوابط المناسبة لمجتمع كل دولة، والحرص على نشر التكنولوجيا الحديثة وتسهيل الانفتاح التجاري ومراجعة الاتفاقيات التجارية الخارجية.

REFERENCES

- Acemoglu, D. and Verdier, T. (1998). Property Rights, Corruption and the Allocation of Talent: A General Equilibrium Approach. *Economic Journal*, 108: 1381-1403.
- Agénor, P. (2002). Does Globalization Hurt the Poor?. The World Bank, *Research working paper series*, 2922.
- Asiedu, E. (2003). "Policy Reform and Foreign Direct Investment to Africa: Absolute Progress but Relative Decline", mimeo, Department of Economics, University of Kansas, United States.
- Barro, R., and Sala-i-Martin, X. (1992). Public Finance in Models of Economic Growth. *Review of Economic Studies*, 59(4): 645-661.
- Basu, Sudip (2005). the Determinants of Economic Well-being: An Application in the Indian States. Development and Comp Systems 0509009, University Library of Munich, Germany.
- Carr, D. L., Markusen, J. R., and Maskus, K. E. (2001). Estimating the Knowledge-Capital Model of the Multinational Enterprise. *American Economic Review*, 91(3): 693-708.
- Chowdhury, A., and Mavrotas, G. (2006). FDI and Growth: What Causes What? *World economy*, 29(1): 9-19.
- Crespo, N., and Fontoura, M. P. (2007). Determinant Factors of FDI Spillovers—What Do We Really Know?. *World development*, 35(3):410-425
- Deaton, A. (2004). Health in an age of globalization. *NBER Working Paper*, 10669.
- Dollar, D., & Kraay, A. (2004). Trade, Growth, and Poverty. *The economic journal*, 114(493): F22-F49.
- Egunjobi, Adenike (2013). An Econometric Analysis of the Impact of Corruption on Economic Growth in Nigeria. *E3 Journal of Business Management and Economics*, 4(3): 54-65
- Gil-García, J. and Puron-Cid, G. (2014). Using Panel Data Techniques for Social Science Research: An Illustrative Case and some Guidelines. *CIENCIA Ergo-Sum, Revista Científica Multidisciplinaria de Prospectiva*, 21(3): 203-216.
- Greene, W. (2011). *Econometric analysis*. Pearson : 7th edition.
- Groot, De and Groot, Olaf (2014). Foreign Direct Investment and Welfare. *Desarrollo Productivo 196, Naciones Unidas Comisión Económica para América Latina y el Caribe*.
- https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/37137/1/lcl3800_es.pdf.
- Gujarati, D. (2004). *Basic econometrics*. McGraw Hill; 4th edition.
- Hossain, M. S., Kamal, M. S., Halim, M. R., and Zayed, N. M. (2019). Inward Foreign Direct Investment and Welfare Nexus: the Impact of Foreign Direct Investment on Welfare in Developing Countries. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 9(4): 228-240
- Kapur, D. and V. Milan (2014). Strengthening Rule of Law. In B.J. Debroy, A.J. Tellis and T. Reece (eds.): Getting India Back on Track: An Action Agenda for Reform. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

- Kaulihowa, T. (2017). Foreign Direct Investment and Welfare Dynamics in Africa. Doctor of Philosophy (PhD) in Development Finance, Faculty of Economic and Management Sciences at Stellenbosch University.
- KOF, Index of Globalization (2021). Available at <https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html>
- Kolb, M. (2018). What is globalization: And How has the Global Economy Shaped the United States. Peterson Institute for International Economics. <https://www.piie.com/microsites/globalization/what-is-globalization>
- Le Goff, M., & Singh, R. J. (2014). Does Trade Reduce Poverty? A View from Africa. *Journal of African Trade*, 1(1): 5-14.
- Maingi, J. N. (2010). The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Kenya: 1963-2008. *Advances in Economics and Business*, 5(012): 635-662.
- Mantzaris, E., and Pillay, P. (2019). Corruption: consequences for Socio-economic Well-being in South Africa, *Stellenbosch University*.
- OECD (2009), "General Government Expenditure", in Government at a Glance 2009, OECD Publishing, Paris
- OECD (2013). "Economic well-being", in OECD Framework for Statistics on the Distribution of Household Income, Consumption and Wealth, OECD Publishing, Paris.
- Perkins, R., & Neumayer, E. (2005). The International Diffusion of New Technologies: A Multitechnology Analysis of Latecomer Advantage and Global Economic Integration. *Annals of the Association of American Geographers*, 95(4):
- Shelton, C. A. (2007). The Size and Composition of Government Expenditure. *Journal of Public Economics*, 91(11-12): 2230-2260.
- Stark, G. (2004). Overview of Knee Disarticulation. *American Academy of Orthotists & Prosthetists*, 16: 130-137.
- Stevenson, B., and Wolfers, J. (2008). Economic Growth and Subjective Well-Being: Reassessing The Easterlin Paradox (No. w14282). *National Bureau of Economic Research*, Working Paper 14282.
- Todaro, M. P., and Smith, S. C. (2021). *Economic Development*. Pearson 12th edition
- Tsai, M. (2007). Does Globalization Affect Human Well-Being? *Social Indicators Research*, 81(1): 103-126.
- Tsionas, M. (Ed.). (2019). *Panel Data Econometrics theory*. Academic Press.
- Worldbank, (Oct 19, 2021). The World Bank Group, Combating Corruption. Retrieved from <https://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/anti-corruption>